

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن أدعى ببيعاً أو عقداً سواه .

قوله وإن أدعى ببيعاً أو عقداً سواه فهل يشترط ذكر شروطه ؟ يحتمل وجهين .
وكذا في الترغيب .

يعني : إذا اشترطاً ذكر ذلك في النكاح .

وأطلقهما ابن منجا في شرحه و الرعاية الكبرى .

أحدهما : يشترط ذكر شروطه وهو المذهب .

قال في الفروع : اعتبر ذكر شروطه في الأصل .

قال في الرعاية الصغرى : ذكر شروط صحته في الأصل .
وجرم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر و الحاوي الصغير و تجريد العناية و النظم .
والوجه الثاني : لا يشترط .

اختاره المصنف و الشارح .

وقيل : يشترط ذكره في ملك الإمام و النكاح و لا يشترط ذكره في غيره